الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

التحليل العاملي لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

إعداد الطلبة:

- أحمد لمين مقراني
- أشرف أمير مراد
- أيمن طهراوي

إشـــراف الدكتور:

– خالـد علـــــي

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بالشكر أولا لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة وبكل الاحترام والتقدير نشكر كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذ المشرف " خالد علي" على كل توجيهاته وإرشاداته ونصائحه التي كان لها أثر في هذا العمل، كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

أحمد لمين، أشرف أمير، أيمن

الملخص:

لقد قمنا في هدا الموضوع بالتعرف على التنمية المستدامة و اهم المبادئ التي تقوم عليها و اهدافها التي تسعى اليها بأبعادها الأساسية والثانوية كما تطرقنا ايضا الى مؤشرات قياس التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية ،البيئية) ،و قمنا ايضا بالاستعانة بالدراسات السابقة .

وأبرز ماركزنا عليه هو التنمية المستدامة في الجزائر التي وضعت جهود وركائز استراتيجية في هذا المجال برغم من العوائق و العراقيل التي واجهتها.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر غير ان لا تزال هناك مجموعة العوائق والتحديات التي على الجزائر تخطيها من اجل تحسين نوعية الحياة و رؤية الجزائر افضل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التحليل العاملي، مؤشرات القياس

Summary:

In this topic, we have identified sustainable development and the most important principles on which it is based and its objectives that it seeks in its primary and secondary dimensions. We have also touched on the indicators of measuring sustainable development (economic, social, environmental), and we have also made use of previous studies.

Our most prominent focus is on sustainable development in Algeria, which has laid strategic efforts and pillars in this field, despite the obstacles and obstacles it faced.

Despite the efforts made by Algeria, there are still a set of obstacles and challenges that Algeria must overcome in order to improve the quality of life and see a better Algeria.

Keywords: sustainable development, factor analysis, measurement indicators

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الملخص	II
فهرس المحتويات	III
مقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول التنمية المستدامة	
تمهيد:	07
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	08
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	08
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	10
المطلب الثالث: خصائص و مبادئ التنمية المستدامة	11
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	13
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	13
المطلب الثاني: عناصر التنمية المستدامة	14
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة	21
المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والفجوة العلمية التي تعالجها	24
المطلب الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للتنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	28
المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر	29
المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	29
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة	30

المطلب الثالث: واقع إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	**36**
المبحث الثاني: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة	**41**
المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة	**41**
المطلب الثاني: التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة	**43**
المطلب الثالث : تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية	**47**
المبحث الثالث: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	**48**
المطلب الأول: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر	**48**
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر	**50**
المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر	**51**
خلاصة الفصل	**54**
الخاتمة	**56**
قائمة المصادر والمراجع	**61**

فهرس الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2016	45
02	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	46

فهرس الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة	20

مقدمة

يشـهد العـالم فـي الآونـة الأخيـرة جملـة مـن التطـورات فـي المجـالات الاقتصـادية انجـر عنهـا مخلفـات أدت إلـى تـدهور الجانـب البيئـي ونشـوء أزمـات عالميـة أثـرت سـلبا علـى الاقتصـاد والحياة بصفة عامة حيث سعت الهيئات المهنية المختصة إلى فهم الأسباب التي أدت إلى هذه التدهورات وقد توصلت إلى أن السبب الرئيسي يكمن في التنامي السريع للإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبي التي يخلفها هذا التنامي على الموارد الطبيعية والبيئية عامـة والإنسـان خاصـة. ومنـذ دخـول القـرن الواحـد والعشـرين وزيـادة الحاجيـات والمتطلبـات الأساسية للمجتمعات خاصـة فـي ظـل التوجهـات الحديثـة التـي تتجـه نحـو تبنـي الخيـارات الجديدة لسياسة لتوجه نحو الديمقراطية، أصبح من الضرورة تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة لهـذه المجتمعـات، وذلـك لـن يتحقـق إلا بضـرورة التوجـه نحـو وضـع سياسـات وخطـط واسـتراتيجيات بعيـدة النظـر تعمـل وفـق نظـام الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد الماديـة والبشـرية والتسيير العقلانـي لها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الدائم لها. وعلى هذا الأساس أصـبحت الـدول العربيـة كغيرهـا مـن الـدول الناميـة تتجـه نحـو تبنـي الخيـارات الجديـدة لتلبيـة المتطلبـات والحاجيـات الأساسـية المتزايـدة فـي مجتمعاتهـا مـن خـلال توجيـه مـداخيل مواردهـا الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية والاستقرار الدائم، والجزائـر واحـدة مـن هـذه الـدول التـي تحـاول بـدورها اعتمـاد اسـتراتيجيات تنمويـة تعتمـد علـى المحافظـة علـى مـوارد الأجيـال القادمـة وصـديقة للبيئـة، كمـا بـادرت بإتبـاع والسـير نحـو ركـب قافلة الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة، رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد لتنفيذ هذه السياسة الاستراتيجية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة بـادرت الجزائـر مثـل بقيـة الـدول المجـاورة لهـا اسـتخدام مبـالغ ضـخمة، وذلـك لتـدعيم وتجسـيد التنمية المستدامة في مختلف المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي. ومن أجل معرفة التنميـة المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

1. إشكالية الدراسة :

مـا هـو واقـع التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر ؟ ومـا هـي الاسـتراتيجيات المتبعـة لتطبيقهـا؟ وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية

- ✓ ما المقصود ب التنمية المستدامة وأهم أبعادها ؟
- ✓ فيما تتمثل أهم استراتيجيات التنمية المستدامة؟
- ✓ فيما تتمثل استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنضمات الجزائرية.
- ✓ استراتيجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة.
- ✓ تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى التنمية المستدامة.

3. أسباب الدراسة:

هناك مجموعة من العوامل المجتمعة التي تستدعي منا التطرق إلى دراسة هذا الموضوع متمثلة في الأسباب الذاتية وأسباب موضوعية

أ- الأسباب الموضوعية

- ✓ التخصص في مجال الاقتصاد الدولي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛
- ✓ محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا ؛
- ✓ الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع التنمية المستدامة؛
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

ب-**الأسباب الذاتية:**

- ✓ حب التطلع ومحاولة معرفة النجاحات والتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول المتقدمة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.
- ✓ الميل إلى دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر.

4. أهمية الدراسة :

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من اجلها القمم والمنتديات العالمية فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئية والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية. فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة وعليه لابد من المحافظة عليها بالاستخدام الأمثل لذلك تتجلى بوضوح أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

5. أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة هي محاولة إبراز ما يلي:

- ✓ محاولة التعرف على التنمية المستدامة واستراتيجيتها.
- ✓ توضيح وتقديم دور التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية
- ✓ التعرف على استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة والبرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى محاولة السير على خطى الدول المتقدمة في هذا المجال.

6. الدراسات السابقة:

سالمي رشيد عزي هاجر (2018) بعنوان واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تجارب بعض الدول يومي 23-24 افريل 2018. جامعة البليدة هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني. وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد. كانت دراستي تتمحور بشكل رئيسي حول استراتيجيات التنمية المستدامة بينما دراستها فتمركزت حول الأفاق والوقائع المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما تناول البرامج التنموية في الجزائر المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما دراستنا فقد تناولت برامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2019 **عبد القادر عوينات مايو (2008)، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير**. وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي نشأ عنها التدهور البيئي وكذلك تحديد طبيعية العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمل في الأخذ بالاعترافات البيئية ضمن الحسابات الاقتصادية وكلاهما مرتبطان لا يقبلان التجزئة. أما فيما يخص هذه الدراسة فقد اتفقت مع دراستي في متغير التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر، أما نقاط الاختلاف فكان في المتغير الثاني الذي تناول المشاكل البيئية أما دراستنا فقد كانت اشمل لدراسة حوالي جل استراتيجيات التنمية المستدامة.

7. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والميداني وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، المرتبطة بالمتغيرات الأساسية التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر كما تم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع في الجزائر .

8. هيكل الدراسة

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين كما يلي : الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة واستراتيجياتها قسمناه إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول مدخل للتنمية المستدامة من خلال نشأتها وتعريفها وأبعادها مستوياتها، في حين تناول المبحث الثاني استراتيجيات التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان استراتيجيات الجزائر في التنمية المستدامة وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد تناول برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019.

الفصل الأول: عموميات حول التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد نال موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا سواءا بالنسبة للدول العالم المتقدم أو دول العالم الثالث، هذا ما انعكس لاحقا في تطور وتبلور مفاهيم هذه الأخيرة لتكون مسايرة لحالات وإمكانيات الدول. وعليه لم تعد تعرف التنمية وتقاس بالمقاييس الكمية والمؤشرات الرقمية لمتعلقة بمقدار ناتج وحجم الدخل ومقدار السلع والخدمات المباشرة التي يحصل عليها السكان. وإنما أصبحت مرتبطة بالمشاريع التنموية التي تهدف إلى رفع المؤشرات الحياتية للدولة، وأيضا العمل على الاهتمام بمختلف المواضيع التي تصب في مصلحة الدولة سواء كانت متعلقة بالجانب الاقتصادي أو المتعلقة بالمحافظة على البيئة أو تحسين البنى التحتية من أجل تطوير الجانب الاجتماعي.

ومنه فالفصل الموالي سيتم التطرق فيه إلى أهم التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة وكل العناصر التي لها علاقة بالتنمية المستدامة وذكر العلاقة التي تربط بين هذه العناصر.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة:

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم[1].

حسب تقرير ري ودي جانيرو "جدول أعمال القرن 21" عرف التنمية المستدامة بأنها تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد بإبر بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة للبيئة.

وتعرفها وفاء أحمد عبد الله 1983: بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن[2].

كما عرفت بأنها":نموذج جديد لنمو وتطور المنظمات، وهي ضرورة في نفس الوقت اجتماعية، اقتصادية وبيئية سواء لحملة الأسهم أو للمسيرين الذين من واجبهم السعي لخلق قيمة مالية لحملة الأسهم وذلك بالارتكاز بشكل خاص على" نظرية الوكالة "التي تضبط العلاقات والروابط بين المسيرين وحملة الأسهم. بالإضافة أيضا إلى خلق قيمة شاملة

[1] الجودي صاطوري،2016،التنمية المستدامة في الجزائر :الواقع والتحديات، مجلة الباحث،العدد16،ص 299-311.

[2] سمير جعفر،2019،التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقا في الجزائر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص26

ومستدامة لمختلف الأطراف ذات المصلحة بالاعتماد على مجموعة من المبادئ القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية،...الخ.

وتعرف أيضا بأنها مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للمجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم البيئية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الايجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي.

وبما أن التعريف السابق قد تطرق إلى تعريف التنمية المستدامة من عدة نواحي و التي سيتم ذكرها فيما يلي:

- ✓ من الناحية الاقتصادية: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء في خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- ✓ من الناحية البيئية: هي التنمية التي تكلف بمسؤولية الإنسان ودوره في الحفاظ على المقدرات البيئية من خلال قيامه بعملية الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والغابية والمائية والمعدنية مع الالتزام الصارم بالمبادئ والقوانين التي يضعها علم البيئة بمفهومه الواسع.
- ✓ من الناحية الاجتماعية: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

ومنه فإن **التعريف الإجرائي** الملائم للتنمية المستدامة هو[1]:

تحقيق تنمية على مستوى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحيث يلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة متطلبات المستقبل بحيث تتمكن الأجيال القادمة من تلبية متطلباهم هم أيضا.

[1] الهام يحياوي ونسرين إسماعيل،2019،دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة: التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة يومي 2.3 ديسمبر 2019،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

ويمكن القول أيضا بأنها نظام يحترم الالتزام بالمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة متوازنة من أجل حفظ بقائها للأجيال المستقبلية.

وأيضا فالتعاريف السابقة مرتبطة بإنماء ثلاث جوانب أساسية تقوم عليها أي دولة وهي: الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي الذي أصبح أحد الاهتمامات الأساسية في دول العالم.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

تبرز أهداف التنمية المستدامة الرئيسية فيما يأتي وهذا حسب[1].

- ✓ التكامل والاندماج البيئي: وتعني ضرورة المحافظة على التنوع الحيوي وكافة الأنظمة البيئية الطبيعية من خلال الإدارة المستورة لتلك النظم.
- ✓ الرقي بالعدالة الاجتماعية: وتعني العمل على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات البشرية كافة، الحالية والمتوقعة مستقبلا، من طعام وتعليم وفرص عمل وغيرها، واحترام الأفراد وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتمكين أفراد المجتمعات والمرأة خاصة، ومنحهم الحقوق الأساسية من تعليم وصحة ومشاركتهم في القرارات المختلفة.
- ✓ زيادة الفعالية الاقتصادية: وتعني تشجيع الإدارة المثلى للموارد الاقتصادية، بهدف المحافظة عليها للاستفادة المستقبلية منها.
- ✓ الاهتمام بالبنية التحتية وتشجيع الابتكار وتعزيز الصناعة[2].

[1] عيسى يونسي وآخرون،2021،التعليم من أجل التنمية المستدامة،
ELKHALDOUNIA JOURNAL OF HUMAN AND SOCIAL SCIENCE, VOL13 , N1,P62-69

[2] علي الزيادات وآخرون،2021،مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن،المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،المجلد17،العدد2،الصفحة349-372.

المطلب الثالث: خصائص و مبادئ التنمية المستدامة:

أولا: خصائص التنمية المستدامة:

تتحدد أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- ✓ التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.
- ✓ تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- ✓ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.
- ✓ تحسين نوعية الحياة، إن الهدف الحقيقي للتنمية هو تحسين نوعية حياة البشر حياة أكثر صحة ويسر وتعليم أكثر حقوق.
- ✓ تؤدي التنمية المستدامة إلى زيادة البدائل المتاحة للتكيف مع البيئة عن مبدأ الاعتماد على الذات.
- ✓ تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

- ✓ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة[1].

[1].عبد الحميد مبروك الدسوقي،2021،مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ،مجلة العربية للقياس والتقويم،العدد4،الصفحة250-272

وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.

فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثال السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

- ✓ المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.
- ✓ مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.
- ✓ مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.
- ✓ مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
- ✓ مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[1].

[1] عبد الحميد مبروك الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص272.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة:

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة:

تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة في النقاط التالية والتي يمكن القول بأنها مرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة وهي كالآتي:

- ✓ ضرورة التعامل مع قضايا البيئة بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية.
- ✓ الوعي العالمي والإرادة السياسية لدراسة قضايا التنمية بأبعادها الثلاثة.
- ✓ المساعدات المالية والدائمة للدول النامية[1].

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربع محاور رئيسية تتمثل في الآتي:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** وتتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في:

- ✓ معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.
- ✓ الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- ✓ قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها.
- ✓ كمية إنتاج النفايات.
- ✓ وسائل النقل والمواصلات.

2. **المؤشرات الاجتماعية:** من أهم المؤشرات الاجتماعية النقاط التالية:

- ✓ السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- ✓ نسبة السكان العاطلين عن العمل.

[1] نرجس صفو،2020،البيئة والتنمية المستدامة، محاضرات سنة أولى ماستر، تخصص قانون بيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد دباغين،سطيف2، ص54.

- ✓ الصحة العامة.
- ✓ التعليم والتكوين.
- ✓ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم.
- ✓ النسبة المؤوية للنمو السكاني.

3. **المؤشرات البيئية:** وتتمثل المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي في النقاط التالية:

- ✓ مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- ✓ الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية.
- ✓ مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.
- ✓ نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- ✓ نصيب الفرد من المياه العذبة.
- ✓ نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

4. **المؤشرات المؤسسية:** تتمثل المؤشرات المؤسسة في النقاط التالية:

- ✓ تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.
- ✓ عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن.
- ✓ عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.
- ✓ عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 مواطن.
- ✓ نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية[1].

المطلب الثاني: عناصر التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة فهي نظرية في التنمية المستدامة والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها ، وهي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصاديا لكنها توزع منافعه بالتساوي، تعيد بناء بيئة التنمية المستدامة بدلا

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 299.

من تدميرها، وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة نتاج وأفضل وأطول. حاجات الإنسان ليس كلها مادية بل كذلك معنوية واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة. وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:

- ✓ الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).
- ✓ المساواة (تكافؤ الفرص دون تميز).
- ✓ الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.
- ✓ التمكين (التنمية تتم بالناس وليس من اجلهم فقط أي : الناس الفاعلون لذلك فان التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد.
- ✓ التنمية المستدامة تحاول اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهودا اكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث تلك الأضرار وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث يبين الرغبة في حماية البيئة واستمدتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب أحداث تغييرات ثقافية واسعة فضال عن إصلاحات زراعية واقتصادية[1].

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، 2021،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي،العدد67،ص 64.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة:

تعالج التنمية المستدامة ثلاث أبعاد متفاعلة ومتكاملة تلامس ثلاث جوانب أساسية في حياة الأفراد وهي: الاقتصاد المجتمع والبيئة.

فالبعد الأول للتنمية المستدامة يشير إلى التنمية الاقتصادية والتي تتضمن عدالة توزيع الثروة، والبعد الثاني يشير إلى التنمية الاجتماعية والتي تسعى لتحقيق المساواة والتماسك بين أفراد المجتمع، أما البعد الثالث يتضمن المحافظة على البيئة بالإضافة إلى البعد المؤسسي.

ومنه سيتم التطرق إلى الأبعاد الثالثة سالفة الذكر فيما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:** تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا نتيجة الزيادة في الدخل القومي مما ينعكس عنه تحقيق معدلات أعلى في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق، مرفقا بمجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير متعمد في تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي القومي.

فإذا أضفنا بعد الاستدامة فيجب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وفقا للعناصر التالية:

- ✓ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- ✓ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- ✓ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- ✓ المساواة في توزيع الموارد.
- ✓ الحد من التفاوت في المداخيل[1].
- ✓ تقليص الإنفاق العسكري.

2. **البعد الاجتماعي:** في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، ويتجلى هذا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، والذي مفاده أن التنمية لا تركز على عائدات النمو الاقتصادية

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات بما يعود بالنفع على المجتمع. ولا يوجد مقياس سهل لتمثيل التنمية الاجتماعية أو التقدم في التنمية البشرية، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية بما في ذلك التعليم، الصحة، المياه النظيفة، الكهرباء والصرف الصحي.

ومن أهم عناصر البعد الاجتماعي النقاط التالية:

✓ **تثبيت النمو الديموغرافي:** إذ أن النمو السكاني المتسارع يحدث آليا ضغوطا حادة على الموارد المتاحة طبيعيا، وعلى القدرة السلطات والحكومات على توفير الخدمات اللازمة وهذا يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية.

✓ **الصحة والتعليم:** يعد التعليم أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة ويعد التعليم بشكله النظامي والغير نظامي عملية تتيح للبشر أفرادا ومجتمعات يتمكنوا من تحقيق كامل إمكانياتهم دون أن نغفل عن تلك العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي ومستويات الحياة.

✓ **العدالة الاجتماعية:** تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.

3. **البعد البيئي:** وذلك راجع للتلازم الكبير بين مصطلحي البيئة والتنمية إذ يهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة، والاقتصاد في الموارد المتجددة إضافة إلى التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل: المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات والغابات. وتتحقق الاستدامة البيئية اعتمادا على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة في جوهانسبورغ لسنة 2002.

4. **البعد المؤسسي**[1]: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره ص 302.

حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الأطر الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.

وهناك من يضيف بعد آخر لأبعاد التنمية المستدامة وهو البعد التكنولوجي والذي يشمل استخدام تكنولوجيا نظيفة، والحد من انبعاث الغازات واستخدام التكنولوجيا المحسنة والتشريعات الرادعة.

ومنه فهذا البعد يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد البشرية هي:

✓ استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: وذلك بالإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

✓ الحد من انبعاث الغازات: وذلك عبر الحدود بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، التي عليها أن تأخذ الخطوات الأولى للحد من غاز ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.(بثينة دركي وآخرون،2022، 21)

5. **البعد الدولي:** هو ما يجمع البلدان المختلفة الموجودة على أرجاء المعمورة كافة في قضية واحدة ويتحدد البعد الدولي في مجموعة من العناصر المشتركة ما بين البلدان ومن ضمنها ما يأتي[1]:

✓ **التجارة الخارجية:** العلاقات المتبادلة بين التجارة والبيئة شغل بال الدول النامية مند أكثر ن ثلاث عقود. إذ عبر التقرير الذي صدر عن الاجتماع الذي عقد في مدينة FOUNEX السويسرية سنة 1971 تمهيدا لمؤتمر البيئة الأول الذي عقد بعد دلك بسنة في استوكهلم،

[1] بثينة دركي وآخرون،2022،أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية علوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص66.

عن قلق الدول النامية من إن تقف الاعتبارات البيئية التي تفرضها الدول الصناعية على واردات الدول النامية حجر عثرة أما صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية، وهكذا صدرت عن المؤتمر استوكهلم التوصية بتشكيل لجنة خاصة بشؤون التجارة والبيئة وهده اللجنة لم تجتمع إلا بعد أن اتضح في دورة مفاوضات أورجواي التي أدت إلى نشأة منظمة التجارة العالمية (WTO) حين نتج عنها الاعتبارات البيئية التي توضع في قائمة القيود غير التعريفية (Non Tariff Barrian) التي تخص (الاعتبارات البيئية) بالمواصفات القياسية للمنتجات، والمواد المستعملة فيها وطرق تصنيعها، وهذا يعني أن أي سلعة يجري تصنيعها يجب أن أن تأخذ بالحسبان المواصفات الصادرة عن هيئات عالمية مثل المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) أو منظمة الصحة العالمية (WHO) أو منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وأولى هذه المنظمات بدأت في أواخر العقد المنصرم إصدار سلسلة من المواصفات الخاصة بالإدارة البيئية.

إن هذه الاعتبارات البيئية لها تأثير كبير على اقتصاديات البلدان النامية لأنها تحد من صادراتها إلى البلدان المتقدمة ولكن هذه الاعتبارات هي في الحد الأدنى تساهم في الحفاظ على استيراد وتصدير سلع ذات كفاءة وميزة يمكن أن تستعمل على نطاق واسع ولا تمثل خطرا على الإنسان والكائنات الحية عموما والبيئة الطبيعية[1].

✓ **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** إن الأوزون يتخلق كونيا من اتخاذ ذرتي أوكسجين ثم تدخل ذرة وكسجين ثالثة ليتكون الأوزون. هذا المركب ينكسر جراء أشعة الشمس لكن الصناعة الإلهية شاءت أن يكون معدل التكسير اكبر من معدلا لمعادل التخليق ولكن عندما تدخلت هذه المواد الكيميائية حدث خلل هائل، إذ أصبح معدل التكسير اكبر من معدل التخليق واختل بهذا النظام الكوني الذي يحافظ على حياة البشر الأمر الذي زاد من خطورة القضية والذي تأكد الآن أن هناك ثقبا في طبقة الأوزون فوق القطب الجنوبي.

[1] علي مهدي داود سلمان الربيعي،2009،التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة، شهادة لميل متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد ،كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 124.

فالتنمية المستدامة تعني الحيلولة أيضا دون تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة في اتفاقية كيوتو التي جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون إذ وضحت أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق قوة المجتمع الدولي وإرادته جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية إذ ليس ثمة من يستطيع إجبارها على ذلك فضلا على بعض الاعتبارات الاقتصادية[1].

الشكل (1): يمثل الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة

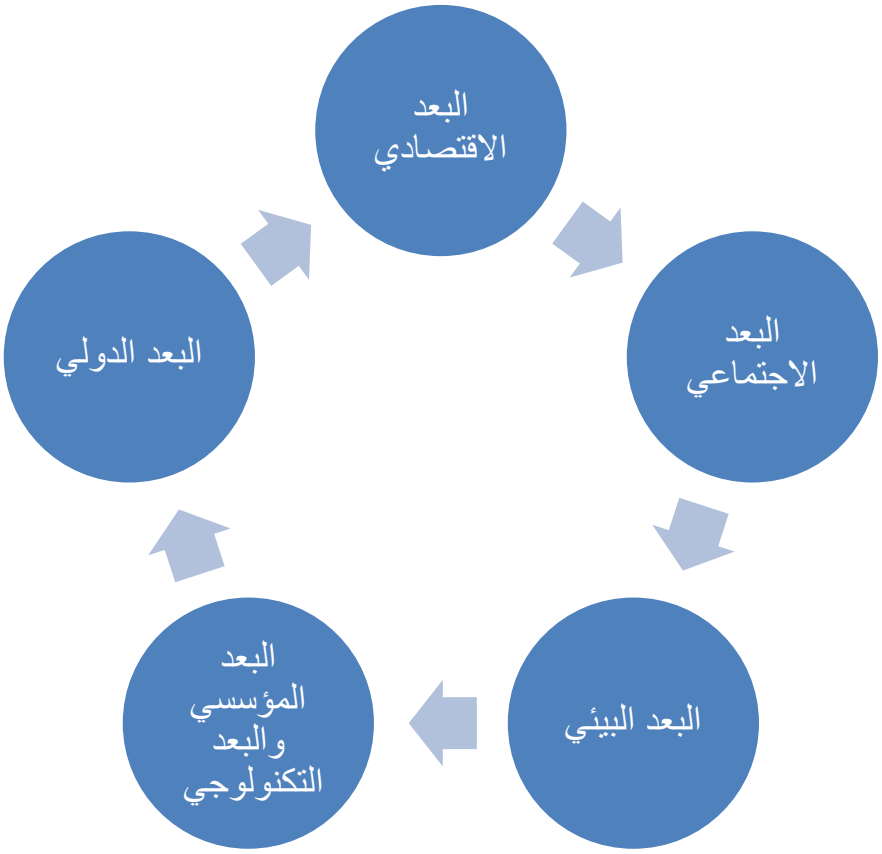

المصدر: علي مهدي داود سلمان الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[1] علي مهدي داود سلمان الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع التنمية المستدامة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. ويود الباحث أن تشير الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2008 و2022، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني و الجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى أربعة تصنيفات هي: الدراسة العربية التي تناولت محور الأول المتعلق بالتنمية المستدامة ثم الدراسات العربية التي تناولت محور الثاني المتعلق بالتنمية المستديمة في الجزائر، وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف فيما بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية التي تناولت محور التنمية المستدامة:

- دراسة علي مهدي داود سلمان الربيعي (2009) بعنوان التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة والتي هدفت إلى التعرف العلاقة بين البيئة والتنمية وكذلك التعرف على مؤشرات التنمية لدى بعض الدول الآسيوية، وتمثلت عينتها في اختيار ثلاث دول آسيوية هي كوريا الجنوبية، اندونيسيا والعراق واستخدمت وكان من ابرز نتائجها مايلي:

✓ إن مفهوم التنمية المستدامة هو المفهوم الأكثر شمولية من مفاهيم التنمية الأخرى (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية)، فهي لا تقتصر على رأس المال البشري فقط بل تشملها جميع وتضيف إليها رأس مال آخر يعتبر هو الأساس وهو رأس المال الاجتماعي.

✓ إن النظرية التنمية المستدامة مرت بأربع مراحل حتى صيغت في شكلها النهائي الذي يعبر عن حالة الاتفاق بين البيئة والتنمية والذي يصار إلى مفهوم التنمية المستدامة.

✓ تبنين أن التنمية المستدامة لم تتحسن مؤشراتها إلا بفعل جهود إنمائية نابعة عن فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✓ من خلال التحليل تبين أن مؤشرات الجهد الإنمائي والتنمية المستدامة لكوريا أفضل من اندونيسيا والدولتين أفضل من العراق.

- دراسة زينب داود سلمان حسين وهناء خضير جلاب (2022) بعنوان تحليل محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي على وفق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والتي هدفت إلى التعرف على مدى توافر البعد الاقتصادي الرئيسي للتنمية المستدامة في كتب الجغرافية البشرية، وتمثلت عينتها في كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي طبعة 11 المتكون من 164 صفحة وعدد فصوله 6 فصول، ومنه قد استخدمت الباحثتان أداة الاستبيان المتكون من 17 فقرة لجمع البيانات وفقا للمنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها النقاط التالية:

✓ ضرورة توافر البعد الاقتصادي الرئيسي للتنمية المستدامة في كتب الجغرافية على أساس أن هذا البعد يساعد في النهوض بواقع المجتمع على الصعيد الاقتصادي.

✓ عدم ظهور بعض المؤشرات الفرعية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي.

2. **الدراسات العربية التي تناولت محور التنمية المستدامة في الجزائر:**

- دراسة عبد القادر عوينان (2008) بعنوان تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن التدهور البيئي، وكذلك تجديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب التعرف على مختلف الأساليب المعتمدة لمعالجة المشاكل الناتجة عن الاضطرابات البيئية نتيجة اختلال أنظمتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أما العينة فتمثلت في دولة الجزائر. وكان من أبرز نتاجها النقاط التالية:

✓ أدى ظهور علم الاقتصاد البيئي إلى إدخال الجانب البيئي في الخطط التنموية، بعد ما كان يقتصر فقط على البحث في تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

✓ إن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمن في الأخذ بالاعتبارات البيئية ضمن الحسابات الاقتصادية.

✓ آثار المشكلات البيئية كثيرة، وتكاليفها باهظة.

✓ إن البيئة هي أحد أكبر العقبات التي تواجه الجزائر للانتقال بنظامها الاقتصادي إلى اقتصاد السوق نظرا لما يفرضه من تركيز على البيئة وعلى مواردها.

- دراسة كريم زرمان (2009) بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 تهدف هذه الدراسة إلى تقديم المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة ثم عرض وتحليل الانجازات والمشاريع الكبرى للجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي أما العينة فتمثلت في الدولة الجزائرية. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

✓ إن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 برنامج التزمت به الجزائر.

✓ اعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

✓ استجاب هذا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى التنمية المستدامة في كامل التراب الوطني.

- دراسة خديجة عصماني و الغالية عمومن (2013) بعنوان إشكالية التنمية المستديمة في الجزائر والتي هدفت إلى التعرف على استخدام السياسات الوطنية الرشيدة الذي من شأنه تحقيق التنمية المستدامة، وأيضا التعرف على التنمية المستدامة التي تعتبر استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يلبي حاجات الأجيال القادمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي والمنهج التحليلي أما عينتها فتمثلت في الجزائر وكان من ابرز نتائجها مايلي:

✓ وضع قوانين ملزمة وصارمة من طرف الدولة الجزائرية.

✓ تطوير المؤسسات التنموية البيئية.

✓ وضع سياسات اقتصادية وبيئية تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطاقوية.

✓ وضع إستراتيجية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والصحية للمواطن.

دراسة سمير جعفر (2019) بعنوان التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة والتي هدفت إلى التعرف على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن الدهور البيئي وأيضا التطرق إلى مختلف الأساليب المعتمدة لمعالجة المشاكل عن الاضطرابات البيئية الناتجة عن اختلال أنظمتها. وبما أن الدراسة كانت عبارة عن دراسة حالة فالباحث لم يعتمد على أي أداة لجمع البيانات وكان أكثر منهج يتلاءم مع هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وكان من بعض ابرز نتائجها النقاط التالية:

✓ التنمية المستدامة هي التنمية التي بين الحاجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل.

- ✓ يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.
- ✓ وضع إستراتيجية شاملة للعمل على تحقيق تنمية حقيقة.
- ✓ توجد صعوبات في ضبط وتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة.
- ✓ رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة إلا أنه توجد قناعات بضرورة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة.

• دراسة بسمة بوصيري (2020) بعنوان أثر تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في تحسين جودة منتجات المؤسسة الاقتصادية، والتي هدفت إلى التعرف على إبراز دور ترشيد استهلاك الموارد في تخفيض تكاليف جودة منتجات المؤسسة الاقتصادية وأيضا التعرف أهمية أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البعد البيئي ودوره الفعال في الحفاظ على نصيب الأجيال الحالية والمستقبلية من الموارد الطبيعية. وتمثلت عينتها في موظفي مؤسسة السونطراك والذين قدر عددهم ب21 فرد، واستخدمت أداة الاستبيان متضمن 26 فقرة لجمع البيانات وفقا للمنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها النقاط التالية:

- ✓ وجود أثر ايجابي قوي لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في تحسين جودة منتجات مؤسسة سونطراك.

المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والفجوة العلمية التي تعالجها

أولا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- ✓ اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو دراسة التنمية المستدامة وارتباطها بمختلف المجلات لاسيما المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعين المجال البيئي.
- ✓ وظفت دراستي بسمة بوصيري، زينب داود سلمان حسين وهناء خضير جلاب أداة الاستبيان لجمع البيانات في حين اعتمدت باقي الدراسات على دراسة حالة وتحليل المحتوى.
- ✓ وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي لتحليل البيانات، وهناك من أضاف المنهج التاريخي والمنهج التحليلي كدراسة خديجة عصماني والغالية عموما.

ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب ومنها تتمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة هي:

- ✓ تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة.
- ✓ استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين(المدخل الكمي، المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي التحليلي.
- ✓ لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة ففقط وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.
- ✓ تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت .....و.....وذلك من أجل جمع البيانات دقة أكبر.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع التنمية المستدامة في الجزائر وشمول عينتها إذ اعتمدت على المجالات الأساسية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية كعينة أساسية وتعدد واستخدامها لمنهج الوصفي التحليلي.

المطل الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

- ✓ استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بالتحليل العاملي لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.
- ✓ استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة.
- ✓ وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسة السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة كريم زرمان ودراسة عبد القادر عوينان.
- ✓ استفادت الدراسة الحالية من دراسة بسمة بوصيري في صياغة أدوات الدراسة.
- ✓ استفادت الدراسة الحالية من كل الدراسات في إثراء الإطار النظري.
- ✓ استفادت الدراسة الحالية من دراسة خديجة عصماني والغالية عمومن في صياغة التصور المقترح.

خلاصة الفصل الأول:

استخلاصا لما سبق من توضيحات حول التنمية المستدامة والمبادئ التي تقوم عليها وأهدافها التي تسعى إليها بأبعادها الأساسية الثلاثة المتمثل في: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وأيضا الأبعاد الثانوية وهي: البعد المؤسسي، البعد التكنولوجي والبعد الدولي. نجد أن التنمية المستدامة تهدف إلى العمل على تنمية وتحسين نوعية الحياة، مع مراعاة الاستغلال والحفاظ على الموارد لتتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة منها. وبالرغم من كل محاولات التنمية في العمل على تحقيق الأهداف إلا أنها لازالت تواجه تحديات يمكن القول أنها مرتبطة بأبعادها الأساسية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

مثل أي دولة تسعى إلى العمل والاهتمام بتطوير وتنمية مختلف المجالات والجوانب التي لها ارتباط بالمواضيع الأساسية التي تحدد دور الدولة على الساحة العالمية. كانت الجزائر إحدى هذه الدول والتي تعتبر دولة سائرة في طريق النمو ولا سيما أنها كانت دولة تحت الاستعمار، ولكنها سعت إلى وضع جهودها في خلق استراتيجيات هادفة تسعى تنمية الجوانب الأساسية التي تقوم عليها أي دولة وهي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وأيضا الجانب البيئي الذي يعتبر أحد المواضيع الهامة التي يهتم بها العالم اليوم. وبهذا الصدد يتناول الفصل أهم المشاريع والاستراتيجيات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق أفضل نتائج فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على مستوى التراب الوطني.

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

أما بالنسبة للاستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور أساسية:

- ✓ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثال النفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

وبهدف الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة. إن ترجمة هذا المخطط تطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة . لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة وتثمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية، مالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2003،2002،2000، تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة[1].

[1] ابتسام خطاف وشريف غياظ،2020،التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3،العدد3،الصفحة135- 152.

وقد بدأ الشروع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من عام 2001، رافقتها عمليات تحسيس للمواطنين قصد الحفاظ على البيئة، وهو ما يفسر الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الايكولوجية النشيطة في هذا الميدان.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية . وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ،أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن21[1].

وقد قامت الجزائر بعدة مشاريع مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية وتتمثل هده المشاريع فيمي يلي:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004:

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة السابقة. وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة

[1] هاجر بوزيان الرحماني وفطيمة بكدي،2008،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص91

بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها مايلي:

1.1 دعم النشاطات الإنتاجية:

أ- **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- ✓ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- ✓ حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- ✓ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- ✓ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- ✓ وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

ب- الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له. نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية...الخ) وآخر (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- ✓ تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرامج.
- ✓ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- ✓ إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- ✓ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEEو fida.
- ✓ المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج[1].

2.1 التنمية المحلية والبشرية:

أ- التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- ✓ إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
- ✓ إن المشاريع المرتبطة بالطرق – طرق ولائية وبلدية– تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

[1] كريم زرمان،2010،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 2009،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، الصفحة 190

✓ يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP – HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ70000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة وأخيرا تخصيص 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل[1].

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ،التكملة للبرنامج السابق الممتد بين (2001 –2004) و المسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات و حرصا من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد و الحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجه الرئاسي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999 –2004) و في ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتوي:

- الإطار العام للبرنامج.

وصف البرنامج : يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة بين 1999–2004 و قد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقرارا من المسؤولين بحدوث نمو اقتصادي خلال الفترة السابقة ما أسال الحبر كثير حول حقيقة هذا النمو، هو نمو حقيقي أم راجع إلى بعض الظروف الخارجة عن

[1] كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، الصفحة 191

إمكانيات الجزائر و بين هذا و ذاك ما يهمنا نحن هو أن النمو قد حدث فعلا ما جعل السيد رئيس الجمهورية يقرر مواصلة برنامجه الخاص بدعم النمو.

إن تطبيق هذه البرامج و ضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات و وجود أوفى قدر ممكن من التناغم و التناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، و البرامج المحلية و الجهوية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية و البرنامج القطاعي للتنمية والبرنامج الجهوي للجنوب، وللهضاب العليا.

يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة مسعى إضافيا يكمل مسعى التنمية المحلية و البرنامج هذا ذو الجوانب والأبعاد المتنوعة يمتد على خمس سنوات من 2005 إلى و هذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو إلى تحقيق 11، و يقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج سنة 2009، والاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا، كما يرجى منه بعد أن يبلغ مداه محو كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى، و تحقيق خطة البرنامج المتكونة من 05 محاور و تحقيق خطة البرامج المتكونة من 05 محاور أساسية الذي تم التوزيع المبدئي للغلاف المالي عليها[1].

ت- **خصائص البرنامج :**

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج بـ

- ✓ مدته محددة بدقة من بدايته إلى نهايته.
- ✓ يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج و تصحيح الأخطاء (خمس سنوات من 2005-2009).
- ✓ يتكامل مع البرامج المحلية و الجهوية و لا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.

[1] لخضر بن أحمد والأمين لباز،2015،الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، المجلد 20،االعدد1،الصفحة 86

- ✓ يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا و تأثيرا .
- ✓ ولي اهتمام كبير للحاجيات المستعجلة و يرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل و السكن و التزود بالماء الشروب و التطهير و التوصيل بشبكات الكهرباء و الغاز الطبيعي و فك العزلة ،و وسائل الاتصال و النقل إلى غير ذلك.
- ✓ جاء هذا البرنامج و قد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات.
- ✓ تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة واقتراحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج و أهدافه الكلية و ما ينتظر منه من أهداف.

2. آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

بادرت الدولة الجزائرية في إطار برامجها التنموية الموجهة إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام وتهيئة الأقاليم بتخصيص قدر كافي من الموارد المالية والبشرية لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية[1]:

- ✓ مشروع حماية الساحل
- ✓ مشروع حماية التنوع البيولوجي
- ✓ انجاز مشروع خاص بالتنمية
- ✓ وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- ✓ مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- ✓ عمليات تحسين المحيط الحضري
- ✓ مشروع لإعادة تصريف النفايات المنزلية

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

[1] لخضر بن أحمد والأمين لباز، مر جع سبق ذكره، الصفحة 88

- ✓ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها
- ✓ وضع جهاز مراقبة الهواء
- ✓ مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة سيدي عبد الله.
- ✓ إعداد مخطط لتهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لمورد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.
- ✓ إعداد المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم الذي يتطلع إلى آفاق 2030م.

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن والتنسيق، الحكم الراشد، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسية التنمية المستدامة، قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية لمحاربة الانجراف، تطوير زراعة الشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل، هذه الإستراتيجية تهدف إلى التنمية الاقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برنامج السكن الريفي[1].

المطلب الثالث: واقع إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر:

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى الاستجابة للتطلعات المشروعة للسكان الجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي، وذلك بتوفير كل الشروط لوضع سيرورة الاستثمار ولخلق المستديم للثروة والشغل. ويعد الحفاظ على الموارد والاستعمال العقلاني لها محور لا غنى عنه لهذه الإستراتيجية.

[1] الطاهر جمعات،2019،دور المناطق الصناعية في إحداث التنمية المستدامة: دراسة ميدانية للمناطق الصناعية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 216.

وفي السنوات الأخيرة بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية، ولا سيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، كما سطرت المشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم إنجازها بالشكل المرسوم أو المخطط في المجالات التالية:

الجانب الاقتصاد، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

1. التحديات التي تواجه الجزائر في تجسيد برامج التنمية المستدامة:

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي موضحة في النقاط التالية:

أ- **معدل النمو الاقتصادي:** يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي

يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر تحسين مؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات في تراجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- ✓ تشجع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.
- ✓ عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا.
- ✓ تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

ب-**معدل البطالة:** اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة. وما يلاحظ على طبيعة المناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- ✓ وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ وضع بنك للمعلومات حول التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ✓ توجي اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية.
- ✓ زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة غلى رفع مستوى التشغيل.
- ✓ ضرورة التنسيق بين المراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل[1].

ت-**مؤشر الفقر:** لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- ✓ انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (اكبر من 15 سنة) من 32% سنة 2001 إلى 23% سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2004.
- ✓ انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000دج سنة 2001 إلى 1500 سنة 2005 ليصل إلى 18000دج بداية من سنة 2012.
- ✓ نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام أنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 306

✓ وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر غي الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقرة إسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني. وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر.

✓ تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي.

✓ تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء.

✓ مراعاة السياسة الاجتماعية عند اعتماد البرامج الاقتصادية.

✓ تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

ث-**التلوث البيئي:** رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر للنقاط التالية:

✓ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات.

✓ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.

✓ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.

✓ سوء استغلال موارد الطاقة والتأخير في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.

✓ النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية

والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية وفق مقتضيات التنمية المستدامة[1].

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 307

المبحث الثاني : تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلف من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها يوجد الآن لدى العديد من الدول، وكذلك المنظمات والوكالات دولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها ، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه التجارب.

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التجارب الناجحة لبعض دول العالم في التنمية المستدامة كالتجربة الكندية والتجربة البلجيكية والاستفادة منها في التجربة الجزائرية ومنها [1]:

تجربة كندا : تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت إلى الوضع استراتيجية للتنمية المستدامة ففي 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كذا الخضراء للبيئة السليمة وأبدت الحكومة في عام 1195 نهجها التعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة وأعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئية وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام. وقد وضعت وزراء البيئة في كندا الاستراتيجية الأول للتنمية المستدامة وثم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل 1997 وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئية في تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع، وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل وقادة إلى عدد من المنجزات المهمة. وقد تم الاسترشاد بثلاث مفاهيم أساسية لإعداد الاستراتيجية التنمية المستدامة (2001/2003هي) [2]:

- ✓ الالتزام بنوعية حياة أفضل.
- ✓ اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار .

[1] أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر . دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2013. ص 58

[2] أحمد زيطوط تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر 2008 ص 55

- ✓ الالتزام بالإنصاف.

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية للإدارة استراتيجية التنمية المستدامة تمثلت بالآتي:

- ✓ استخدام نهج متكامل. العمل معا.
- ✓ استخدام حزمه من أدوات السياسة العامة.
- ✓ القيادة عن طريق توفير القدوة.
- ✓ زيادة مراعاة البيئة في عملية الحكومة.

التجربة البلجيكية

بدأت بلجيكا في التسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنمية

المستدامة بان لها خمسة أبعاد هي [1]:

- ✓ العدالة في التعامل الأجيال. مع إحداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ المبدل الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي ومواجهتها).
- ✓ مبدأ المشاركة.
- ✓ وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الآتية[2]:
- ✓ القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- ✓ حماية الغلاف الجوي التغير المناخي واستنفاذ الأوزون)
- ✓ النظم الايكولوجية البحرية المواد الخطرة والصيد المفرط والتغيرات في أنماط الاستهلاك)

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع الاستراتيجية وتنفيذها وهده المشكلات هي:

[1] أحمد زيطوط مرجع سابق ، ص 61

[2] باتر محمد علي وردم العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003. ص 66

- ✓ عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.
- ✓ غياب بعد النظر ، مما أدى إلى قلة عدد الأهداف الوسيطة أو انعدام سبل تحقيقها.
- ✓ عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.
- ✓ عدم الاعتبار الكافي لجوانب المرتبطة بالآثار طويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.

المطلب الثاني : التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تعترض مسيرتها وتحول دون الوصول الى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على ارض الواقع، وعلى الرغم من تداخلها واختلافها، فمنها تحديات ذات طابع اقتصادي ومنها ما يمثل تحديا اجتماعيا واخر بيئيا وغيرها من التحديات، وسنحاول أن نعدد اهمها: أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية :

1. ضعف معدل النمو الاقتصادي : بعد استقلال الجزائر سنة 19962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر ، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي. ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، توصيات البنك العالمي جيب تحقيق معدل نمو في حدود 7%. تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-1998. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي: ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة. تشجيع

القطاعات البديلة وذات الأولوية كالقطاع الفلاحي والسياحي. اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار. تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولي ولظروف الاسواق الخارجية. تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه واشراكه في عملية التنمية. توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات المباشرة [1]

2. تفشي وتصاعد معدلات البطالة : ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة الى تفشي ظاهرة البطالة، واتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا إنها تبقى مرتفعة، وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة الى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة. إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج اللائق اين يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد انشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي اصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا كما ان سبب اخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الاحصائيات، يعود بشكل أساسي إلا أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة الى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الانفاق الحكومي، التي يعد الريع من المحروقات مصدر تمويلها والذي يدوره رهين تقلبات الاسواق الدولية [2]

[1] دوجلاس ،مومشيت مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة،2000. ص 88

[2] أحمد زيطوط مرجع سابق ، ص 66

الجدول رقم (01) : يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معـــــدل البطالة%	27,79	25,89	23,89	17,70	15,30	13,80	11,30	12,30	10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	/
معـــــدل البطالة%	10	10	11	9,80	11,90	10,60	11,50	11,69	/

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة في الجزائر ينبغي وضع استراتيجية شاملة ترعى الاعتبارات التالية[1]:

- ✓ تسيير اقل تمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.
- ✓ وضع الية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ✓ ضرورة رفع النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع مستوى التشغيل.
- ✓ اقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013. ص 71

3. تفاقم حدة الفقر : لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما اتاحه هذه التنمية من تحسين بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الا انها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من أفراد المجتمع الى مصاف بالدول المتقدمة، بالإضافة الى تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري. والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (02) تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل الفقر %	23	21	16	15	13	12	11,5	11,4	11,1

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر، الا انه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر ، وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية [1]:

- ✓ ضرورة الأخذ بالحلول الاسلامية للقضاء على الفقر في الجزائر.
- ✓ ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
- ✓ تقوية وتدعيم الادارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر .

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع سابق ، ص 77

المطلب الثالث : تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة الا ان تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة اهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب التالية [1]:

- ✓ اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية.
- ✓ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.
- ✓ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- ✓ سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- ✓ النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق، قامت الجزائر بعدة مبادرات واستراتيجيات لحماية البيئة ولمكافحة التلوث البيئي يث تنوعت هذه الاستراتيجية من التحسيسية إلى القانونية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وما جدر الإشارة إليه ان الحفاظ على البيئة والتقليل من مشكل التلوث البيئي مسؤولية الجميع ولا تقع على عاتق حكومة فقط وللتقليل منه لابد من:

- ✓ غرس ثقافة الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة في مختلف المستويات التعليمية بدءا برسم هذا الوعي
- ✓ على المستوى الاسري، وغرس مسؤولية الحفاظ على المحيط لدى مختلف افراد المجتمع.
- ✓ على الحكومة تشجيع المؤسسات التي تحافظ على البيئة.
- ✓ تشجيع الباحثين الذين يبتكرون برامج علمية تعالج النفايات المنزلية والصناعية.

[1] عبد الرحمان سيف ،سردار ، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2015 ، ص 63

المبحث الثالث: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

بذلت الجزائر جهود معتبرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فقامت باعتماد مجموعة من الأدوات والآليات من أجل حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية، وجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها.

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت سنة 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة وهو هيئة مكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة، وحل المجلس في أوت سنة 1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة، وفي مارس 1981 قامت بإلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، والتي أعطيت لها تسمية مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE ،وفي سنة 1984 تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة، وما الفترة ما بين سنتي 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي سنة 1994 تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتم إنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية، ومن الهيئات التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة في الجزائر نذكر[1]:

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع سابق ، ص 85

1. **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة :**

ويعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، وهو يضم إضافة إلى ذلك 12 وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة.

2. **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة :**

أنشئت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلوكات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها .

3. **مراقب المهن البيئية:**

والذي تم إنشاؤه بالتنسيق معدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- ✓ **الجماعات المحلية :** تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.
- ✓ **المؤسسات :** إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية. مكاتب الدراسات دراسة الآثار على البيئة، مراجعات البيئية.
- ✓ جمعيات بيئية، اجتماعية مهنية شبابية نسوية برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر السلوكيات البيئية السليمة

4. نظام شامل للمعلومات :

من خلال وضع نظام معلومات يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، وقد اتجهت بعض القطاعات إلى تبني هذا النظام ومنها الوكالة الوطنية للموارد المائية. كما استحدث المشرع هيئات إدارية مركزية تعنى بتنظيم وتسيير مجالات بيئية معينة بهدف دعم الاستراتيجية الوطنية للبيئة منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ،2002 ، الوكالة

الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل 2002، فضلا عن هيئات متخصصة أخرى منها : الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية 2001، الديوان الوطني للتطهير 2001 ، صندوق البيئة وإزالة التلوث 2001 ، المركزي الوطني للتكوين في المهن البيئية المركزي الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نقاء 2002 ، المفتشيات الجهوية للبيئة ،2003 ، المركزي الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المديريات الولائية للبيئة ،2003 ، المحافظة الوطنية للساحل 2004 ، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية 2005 ، الوكالة الوطنية لعلوم الأرض ،2006 الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم.2011

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-0 لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر [1].

1. القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992، ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

- ✓ تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض، وباطن الأرض".
- ✓ إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- ✓ تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع سابق ، ص 79

- ✓ إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2. **القانون المتعلق بالتسيير الرقابة والتخلص من النفايات**

لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض

خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر.

3. **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:**

يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي:

- ✓ الوقاية الإشراف والإعلام.
- ✓ إعداد أدوات التخطيط.
- ✓ ترتيب إجراءات التقنية جبائية ومالية، رقابية، عقابية.

حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى أكثر من 500.000 كلم بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، مخطط التنقل الحضري [1].

المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر

تتمثل الأساليب الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في مجال البيئة فيما يأتي:

1. **سياسات دعم الأسعار**

تعتبر سياسات الدعم غالبا ذات منافع اجتماعية، لكنها قد تؤدي عند الإفراط إلى نتائج وخيمة على البيئة، فالهداف الرئيسي لها هو الاقتراب تدريجيا من حقيقة الأسعار وذلك

[1] أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018. ص 111

بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار المتفاصلة حسب مختلف المستعملين للحث على الاقتصاد في الماء، وفيما يخص ماء الشرب الموزع على الأسر فان سياسة الشرائح بشريحة أولى ذات سعر معقول للسكان ذوي الدخل الضعيف ينبغي الإبقاء عليها (توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

2. ضريبة النقود:

حيث تقوم بتحصيل الضريبة على الوقود على مستوى كل ولاية، وتقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة على لوقود وعلى الموارد البترولية. ومن أجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من العمال الواجب تنفيذها [1]:

- ✓ إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.
- ✓ إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.
- ✓ المراقبة والاتصال المتواصل بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية.
- ✓ إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظيم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات.

3. دعم القطاع الفلاحي:

تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المتخصصة للسقي. أن الخفض التدريجي لضروب الدعم المالي والتسعيرة الملائمة للموارد، واعتماد سياسة مكيفة لأسعار أمور تساعد بالتضافر مع السياسات القطاعية الموائمة على ما يلي:

- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو.
- ✓ التحكم في استهلاك الماء وتوفير عوائد لإعادة تأهيل المنشآت الأساسية القائمة.
- ✓ التحكم في استعمال الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

[1] أسماء حدانة، مرجع سابق ، ص 112

4. الإنفاق الحكومي:

وينقسم إلى :

1.4 الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية : إن المقصود من نفقات حماية البيئة هو الموارد الاقتصادية المتخصصة أساسا من الدولة، وتشمل بصورة

- ✓ برامج انجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية.
- ✓ برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب.
- ✓ برنامج التجهيزات التجهيزات المضادة للتلوث التي تقنيتها في معظمها للمؤسسات العمومية الكبرى في القطاعات الطافية والصناعية.
- ✓ النفقات المتعلقة بجمع وطرحها في المفارغ.
- ✓ نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.
- ✓ نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

2.4 النفقات المخصصة للموارد الطبيعية : تبين النتائج أن الموارد الطبيعية (المياه الأراضي السهوب) تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية، ومع ذلك فان تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حصل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فان تحديد سياسات جريئة لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمر مستعجل وملح لان الأرقام تبين ذلك . فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضت بنسبة 62، والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41 خلال العشرية الثانية. مما يظهر ضرورة استخدام التسعيرة الملائم للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية.

خلاصة الفصل:

إن المسعى التنموي الذي تهدف إليه الجزائر لا يمكن تحقيق إلا بالاعتماد على تطبيق إستراتيجيات هادفة ذات هدف تنموي، ووضع ميزانية محددة وضبط السنوات اللازمة لرؤية النتائج على أرض الواقع. ولا يمكن لجهود الدولة لوحدها من الوصول إلى النتائج المرجوة إذ يجب ضم جهود المواطنين أيضا للوصول إلى الرؤية التي تطمح لها.

وبالرغم من هذا لا تزال أمام الجزائر الكثير من العوائق والتحديات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي والمحافظة على البيئة والتي يجب عليها تخطيها من أجل رؤية أشمل وجزائر أفضل.

الخاتمة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور اساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على راس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الازمات الاقتصادية. في دراستنا هذه وبعد معالجة إشكالية واقع التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر بجزئه النظري والتطبيقي وبعد معالجة إشكالية الوقع الذي تلعبه الجزائر تبين لنا مجموعة من الحقائق حول التنمية المستدامة ومتطلبات تنفيذها من خلال فرض الجهود نحو إرساء أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة وهذا لرفع الوعي على المستوى الكلي والجزئي (بالنسبة للمؤسسة والدولة). أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم إسقاط الجانب النظري على إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة وسعيها في أن تفعل وتحقق هذه التنمية التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقها الاقتصادي والاجتماعي ومناحيها البيئية من خلال البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر، ومن خلال دراستنا هذه قمنا بمحاولة التعرض لبرامج التنمية المستدامة ومحاولة إبراز الدور الذي تلعبه في تقرير أبعادها. من خلال ما يظهر نرى بان الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة والتي لازالت تعاني من عدة مشاكل وتحديات.

1. اختبار الفرضيات .

الفرضية الأولى : التي تنص على أن " التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنضمات الجزائرية " ومن اجل اختبارها وإثبات صحتها، نجد أن مفهوم التنمية المستدامة لا يزال مبهم وغير متفق على مفهوم موحد في المنضمات بشكل عام رغم المجهودات المبذولة من طرف الجهات المختصة التي تسعى لإرساء أبعاد التنمية المستدامة ومن هذا المنطلق نثبت صحة الفرضية التي تنص على التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنظمات الجزائرية .

الفرضية الثانية : والتي تنص على أن استراتجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة" ومن اجل اختبارها وإثبات صحتها، قمنا بمحاولة عرض واقع التجارب الإستراتيجية للنهوض بالتنمية المستدامة على المستوى الكلي (الدولة) كما تطرقنا إلى البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي، لنتوصل أن لمجمل الاستراتيجيات التي تتبناها الجزائر تساهم إلى حد بعيد في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة رغم الظروف القانونية والتشريعية التي لازالت تلقى عزوف الكثير من المنضمات ومن هذا القبيل نثبت صحة الفرضية التي تنص على : استراتيجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة

الفرضية الثالثة : والتي تنص على تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى بالتنمية المستدامة ومن اجل اختبارها واثبت صحتها، تم عرض جملة من السياسات التي تتبناها الجزائر ضمن مقوماتها والتي تعتبرها كإجراءات تحفيزية تحث المنضمات بتبني وإرساء مفاهيم التنمية المستدامة داخل محيطها وبين موظفيها وعمالها ومن هنا نثبت صحة الفرضية القائلة. تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى التنمية المستدامة ولقد هدفت الدراسة إلى توضيح الواقع في الجزائر للتنمية المستدامة من خلال محاولة دراسة الواقع الجزائري. وبعد ما تم تقديم وفهم التنمية المستدامة و طرق تحقيقها توصلنا إلى النتائج الآتية:

2. نتائج الدراسة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل. تشمل التنمية المستدامة على ثلاث ابعاد اساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها وهي الجانب الاجتماعي البيئي، لاقتصادي، فهي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل لفوائد هذا النمو، اضافة الى حماية البيئة والاهتمام بالمورد البشري يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى

الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة. رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة إلا انه توجد قناعات بضرورة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، فان للجزائر جميع المقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. توجد صعوبات في ضبط و تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة. إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها. الوقوف على التجارب الناجحة للدول الأخرى في مجال التنمية المستدامة ككندا وبلجيكا عند وضع الاستراتيجيات والخطط المعنية بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالرغم من أن الجزائر قد شاركت وصادقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحماية الانسان والحيوان، إلا أنها مازلت تعتمد على الصناعة الاستخراجية التي تخلف اضرارا بيئية كبيرة على المحيط السكاني والنباتي وتعرض الراس المال الطبيعي الى النضوب مما يحرم الاجيال القادمة من حقها في التمتع بها. فعموما يمكن أن نقول انه بالرغم من بعض الانجازات التي قامت بها الدولة منذ الشروع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الا انه مازالت هناك الكثير من المشاكل في انتظار الحلول خاصة ما يتعلق منها بالفساد والفقر والبطالة. أن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019 برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصا عالمي، ويمكن أن نقول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني.

3. **توصيات الدراسة :**

- ✓ على الجزائر أن تعمل على توظيف مفاهيم التنمية المستدامة واستراتيجياتها.

- ✓ يجب تشجيع تطبيق التنمية المستدامة لما توفره من أعوان للدولة والمؤسسات.
- ✓ ضرورة تكشف الجهود لتحسين مناخ التنمية المستدامة وتشجيع العمل بمبادئها.
- ✓ ضرورة ضبط معايير التنمية المستدامة ونوصي بضرورة تدخل الدولة لمنح تحفيزات خاصة بها.
- ✓ وضع إستراتيجية شاملة للعمل على تحقيق تنمية حقيقية.
- ✓ العمل على الاقتداء بالدول المتقدمة والتي كانت لها تجارب ناجحة في تحقيق أهداف أبعاد التنمية المستدامة.
- ✓ فتح المجال أمام المنضمات الدولية للقيام بدورها في محاربة الفقر وحماية البيئة.
- ✓ العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.

4. آفاق الدراسة :

بعد عرضنا لموضوع الدراسة والنتائج واقتراحنا والتوصيات التي تراها مفيدة طرأت لنا نقاط أخرى مازالت مجهولة يمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة. تحسين الأداء البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. دور الاستثمار الفكري في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد عبد الفتاح ناجي التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.

2. أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر . دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2013.

3. باتر محمد علي وردم العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003.

4. دوجلاس ،مومشيت مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة،.2000.

5. عبد الرحمان سيف ،سردار ، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2015.

6. عيسى يونسي وآخرون،2021،التعليم من أجل التنمية المستدامة،

7. هاجر بوزيان الرحماني وفطيمة بكدي،2008،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد زيطوط تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر 2008.

2. أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018.

3. بثينة دركي وآخرون،2022،أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية

وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية علوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

4. سمير جعفر،2019،التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقا في الجزائر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

5. الطاهر جمعات،2019،دور المناطق الصناعية في إحداث التنمية المستدامة: دراسة ميدانية للمناطق الصناعية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

6. علي مهدي داود سلمان الربيعي،2009،التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة، شهادة لميل متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد ،كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

7. الهام يحياوي ونسرين إسماعيل،2019،دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة: التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة يومي 2.3 ديسمبر 2019،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

المجلات والملتقيات:

1. ابتسام خطاف وشريف غياظ،2020،التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3،العدد3.

2. الجودي صاطوري،2016،التنمية المستدامة في الجزائر :الواقع والتحديات، مجلة الباحث،العدد16،ص 299-311.

3. عبد الحميد مبروك الدسوقي،2021،مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ،مجلة العربية للقياس والتقويم،العدد4.

4. عبد الله حسون محمد وآخرون،2021،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي،العدد67.

5. علي الزيادات وآخرون،2021،مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،المجلد17،العدد2.

6. كريم زرمان،2010،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 2009،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، الصفحة 190

7. لخضر بن أحمد والأمين لباز،2015،الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001–2010)،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، المجلد 20،االعدد1.

8. نرجس صفو،2020،البيئة والتنمية المستدامة، محاضرات سنة أولى ماستر، تخصص قانون بيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد دباغين،سطيف2.